



منظمة الأغذية
والزراعة
للأمم المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food
and
Agriculture
Organization
of
the
United
Nations

Organisation
des
Nations
Unies
pour
l'alimentation
et
l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная
организация
Объединенных
Наций

Organización
de las
Naciones
Unidas
para la
Agricultura
y la
Alimentación

مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي

روما، 16 – 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2009

مشروع إعلان مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي

نحن، رؤساء الدول والحكومات، أو ممثلونا، وممثل الجماعة الأوروبية قد اجتمعنا في روما في مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي من أجل اتخاذ إجراء فوري للقضاء على الجوع في العالم.

1- قد اتفقنا، باعتماد هذا الإعلان، على اتخاذ كل الإجراءات اللازمة على المستويين الوطني والإقليمي والصعيد العالمي والمطلوبة من الدول والحكومات كافة لوضع حد فوري للزيادة في عدد من يعانون الجوع وسوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي وخفض هذا العدد بشكل ملحوظ. وسنعرّز كل جهودنا لبلوغ غايات الهدف 1 من الأهداف الإنمائية للألفية ومؤتمر القمة العالميين للأغذية. ونلتزم باتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على الجوع بصورة مستدامة في أقرب موعد ممكن.

2- إننا قلقون أيما قلق لأن عدد من يعانون الجوع والفقر قد تعدى المليار نسمة. فهذه آفة غير مقبولة تلقي بثقلها على حياة سُدس سكان العالم وسبل عيشهم وكرامتهم. وإنّ تأثيرات عدم كفاية الاستثمارات في الأمن الغذائي¹، والزراعة²، والتنمية الريفية منذ زمن بعيد، قد ازدادت تفاقمًا في الفترة الأخيرة بفعل الأزمات الغذائية والمالية والاقتصادية ضمن جملة عوامل أخرى. ورغم الإنجازات الكبرى التي تحققت حتى الآن، فإن الجهود الإجمالية المبذولة لم تنجح في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وتحقيق التزامات مؤتمر القمة العالميين للأغذية. ويجدر بنا الإسراع معًا باتخاذ خطوات لعكس هذا الاتجاه ووضع العالم على طريق الأعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني.

¹ مفهوم الأمن الغذائي: يتحقق الأمن الغذائي عندما تتوافر لجميع الناس، في كل الأوقات، الإمكانيات المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كافٍ مأمون ومغذٍ لتلبية احتياجاتهم التغذوية وأفضليتهم الغذائية للتمتع بحياة موفورة النشاط والصحة. والركائز الأربع للأمن الغذائي هي: توافر الأغذية، واستقرار الإمدادات منها، وإمكانات الحصول عليها، واستخدامها. والبعد التغذوي جزء لا يتجزأ من مفهوم الأمن الغذائي.

² يُقصد بالزراعة في سياق هذا الإعلان المحاصيل والثروة الحيوانية والحراجة ومصايد الأسماك.

طُبِعَ عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها.

ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

3- إن الشعور بالحاح الوضع والالتزام بإيجاد حلّ للأزمة الغذائية العالمية كانا بمثابة حافز على توثيق عرى التعاون الدولي وتعزيز الحوكمة في مجال الأمن الغذائي، عن طريق الشراكة العالمية من أجل الزراعة والأمن الغذائي والتغذية التي تشكل لجنة الأمن الغذائي العالمي مكوناً مركزياً فيها. ويُعدّ تعزيز الحوكمة العالمية بالاعتماد على المؤسسات الموجودة وتشجيع إقامة شراكات فعالة أمراً أساسياً في هذا الصدد.

4- إن توفير الغذاء لسكان العالم المتوقع أن يفوق عددهم 9 مليارات نسمة في عام 2050، يقتضي، بحسب التقديرات، زيادة الإنتاج الزراعي بنسبة 70 في المائة من الآن وحتى ذلك التاريخ. وبموازاة ذلك، يتعين اتخاذ تدابير تضمن حصول الجميع - من الناحية المادية والاجتماعية والاقتصادية - على غذاء كافٍ ومأمون ومغذٍ، مع إيلاء عناية خاصة لتمتع النساء والأطفال بالفرص الكاملة للحصول على الغذاء. ولا يجدر استخدام الغذاء كأداة ضغط سياسي واقتصادي. وإننا نؤكد مجدداً أهمية التعاون والتضامن الدوليين وكذلك ضرورة الامتناع عن اتخاذ تدابير من طرف واحد لا تتماشى مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتهدد الأمن الغذائي. كما إننا ندعو إلى الأسواق المفتوحة حيث أنها تشكل عنصراً رئيسياً في الاستجابة العالمية لمتطلبات الأمن الغذائي.

5- يؤدي تغيّر المناخ إلى مزيد من المخاطر الشديدة بالنسبة إلى الأمن الغذائي والقطاع الزراعي. وإن تأثيراته المتوقعة محفوفة بالمخاطر خاصة بالنسبة إلى المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والفئات السكانية الضعيفة أصلاً. وعلى أيّ حالٍ لمجابهة تحديات تغيّر المناخ أن يتضمن خيارات للتخفيف من وطأة هذه التأثيرات والتزاماً راسخاً بمواءمة الزراعة، بما في ذلك من خلال صون الموارد الوراثية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام.

6- صدرت مؤخراً عن الاجتماعات الإقليمية والدولية الكبرى التزامات بزيادة الدعم للزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي على المستويين الوطني والدولي. ويمكننا أيضاً الاستفادة من النجاحات التي حققتها عدد من البلدان على صعيد خفض عدد الجوع فيها، كما أن الالتزامات السياسية المحددة زمنياً التي عقدتها بعض البلدان والأقاليم من أجل القضاء على الجوع هي مصدر تشجيع لنا. ومع ذلك، فمن الضروري اتخاذ تدابير عاجلة وحاسمة إضافية، ولا بد أن تواكبها الإرادة السياسية اللازمة للانتقال من الالتزام بالهدف الذي ننشده إلى تحقيق هذا الهدف.

الأهداف الاستراتيجية

7- لقد قررنا ما يلي:

7-1 ضمان اتخاذ إجراءات عاجلة على المستويين الوطني والإقليمي والصعيد العالمي تكفل بلوغ الغاية الأولى من الأهداف الإنمائية للألفية والهدف المنشود من مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 1996 على أكمل وجه، أي خفض نسبة وعدد من يعانون من الجوع وسوء التغذية إلى النصف، على التوالي، وذلك بحلول عام 2015.

2-7 ضم جهودنا وخبراتنا للعمل ضمن الشراكة العالمية من أجل الزراعة والأمن الغذائي والتغذية، بالاعتماد على البنى الموجودة لتعزيز الحوكمة والتعاون، والعمل على توطيد التنسيق على الصعيد العالمي والمستويات الإقليمية والوطنية، وضمان التعبير عن المصالح الوطنية والإقليمية ومراعاتها على النحو الواجب. وتحقيقاً لذلك، فإننا نتعهد بالتنفيذ الكامل لإصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي التي تشكل عنصراً أساسياً في جهودنا الرامية إلى دفع الشراكة العالمية من أجل الزراعة والأمن الغذائي والتغذية قدماً وذلك باعتبارها المنتدى الدولي والحكومي الدولي الأول الشامل لطائفة واسعة من أصحاب الشأن الملزمين بالعمل معاً.

3-7 عكس الانخفاض في التمويل المحلي والدولي للزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية في البلدان النامية، وتشجيع الاستثمارات الجديدة من أجل زيادة الإنتاج الزراعي والإنتاجية على نحو مستدام، والحد من الفقر، والعمل على تحقيق الأمن الغذائي وتمتع الجميع بفرص الحصول على الأغذية.

4-7 العمل بشكل استباقي على مواجهة التحديات الناشئة عن تغيّر المناخ بالنسبة إلى الأمن الغذائي وضرورة مواءمة الزراعة له والحد من وطأة تأثيراته، وزيادة قدرة المنتجين الزراعيين على مجابهة تغيّر المناخ، مع التركيز بصورة خاصة على صغار المنتجين الزراعيين والفئات السكانية الضعيفة.

8- سعياً إلى تحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية، سوف تكون الالتزامات والإجراءات الصادرة عنا مبنية على مبادئ روما الخمسة للأمن الغذائي العالمي المستدام التالية:

الالتزامات والإجراءات

المبدأ 1: الاستثمار في الخطط ذات الملكية القطرية والرامية إلى توجيه الموارد إلى برامج وشركات حسنة التصميم ومستندة إلى النتائج

9- إننا نؤكد مجدداً أنّ الأمن الغذائي هو مسؤولية وطنية وأنّ أيّ خطط لمواجهة التحديات المتصلة بالأمن الغذائي لا بد وأن تكون وطنية الإعداد، والتصميم، والملكية، والقيادة، وأن تستند إلى التشاور مع جميع أصحاب الشأن الرئيسيين. كما أننا سنمنح الأمن الغذائي أولوية عالية وسنراعي ذلك في برامجنا وميزانياتنا الوطنية.

10- سوف نكثف الدعم الدولي لتعزيز إعداد استراتيجيات فعالة تأخذ البلدان بزمامها واستراتيجيات إقليمية تتسم بالفعالية ولتطوير خطط للاستثمار تأخذ البلدان بزمامها، وتشجيع المسؤولية والشفافية والمساءلة المتبادلة. ويقدم برنامج عمل أكرأ مثالا جيدا على هذه العناصر. إننا نقر ونؤيد البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا التابع للشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (نيباد) كمثال جيد يوفر إطاراً يمكننا من خلاله تنسيق الدعم الذي نقدّمه للزراعة وللأمن الغذائي. وإننا نقرّ ونؤيد أيضاً الجهود المماثلة التي تُبذل في أقاليم أخرى ومنها مبادرة القضاء على الجوع في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في عام 2025 والإطار المتكامل للأمن الغذائي في رابطة أقطار جنوب شرق آسيا وإعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية.

المبدأ 2: تعزيز التنسيق الاستراتيجي على المستويين الوطني والإقليمي والصعيد العالمي لتحسين الحوكمة ودعم توزيع الموارد على نحو أفضل وتجذب الازدواجية في الجهود وتحديد الثغرات على صعيد الاستجابة.

11- سوف تبذل الشراكة العالمية من أجل الزراعة والأمن الغذائي والتغذية قصارى الجهد لتحقيق التنسيق الاستراتيجي للجهود على المستويين الوطني والإقليمي والصعيد العالمي بالاعتماد على البنى القائمة؛ وستكفل وجود مشاركة شاملة؛ وستشجع على اعتماد نهج حقيقي ينطلق من القاعدة إلى القمة ويستند إلى الخبرات والتطورات على المستوى الميداني.

12- ولذا، فإننا نثني على جهود لجنة الأمن الغذائي العالمي لضمان إسماع أصوات جميع أصحاب الشأن، ولاسيما الأشد تأثراً منهم بانعدام الأمن الغذائي. كما إننا نؤيد الدور الموكل إلى لجنة الأمن الغذائي العالمي والممثل في توفير منتدى للمناقشة والتنسيق لتعزيز العمل التعاوني بين الحكومات، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات والوكالات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، ومنظمات منتجي الأغذية، ومنظمات القطاع الخاص، والمنظمات الخيرية، والجهات الأخرى صاحبة الشأن، بما يراعي ظروف كل بلد من البلدان واحتياجاته.

13- إننا نؤيد تماماً الأدوار الهامة التي تضطلع بها لجنة الأمن الغذائي العالمي، لا سيما في مجالات التنسيق على المستوى العالمي، وتقارب السياسات، وتيسير تقديم الدعم والمشورة إلى البلدان والأقاليم. وضمن سياق تنفيذ الخطة المعدة لإصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي، فإن هذه اللجنة ستضطلع تدريجياً بأدوار إضافية منها تعزيز التنسيق على المستويين الوطني والإقليمي، وتشجيع المساءلة وتشاطر أفضل الممارسات على شتى المستويات، ووضع إطار استراتيجي عالمي للأمن الغذائي والتغذية.

14- إننا نناشد البلدان أيضاً قيادة وتعزيز آليات وشبكات التنسيق في مجال الأمن الغذائي الرامية إلى النهوض باتساق التدابير على المستوى الوطني.

15- إننا نؤيد إنشاء فريق خبراء رفيع المستوى، في إطار لجنة الأمن الغذائي العالمي بعد إصلاحها، بقصد مراعاة المنتظمة للمشورة المستندة إلى الأدلة والمعارف العلمية.

المبدأ 3: بذل قصارى الجهد لإتباع نهج مزدوج وشامل للأمن الغذائي يتألف مما يلي: (1) إجراءات مباشرة للمعالجة الفورية لحدة الجوع في صفوف الفئات السكانية الأضعف؛ (2) برامج متوسطة وطويلة الأجل في ميادين الزراعة المستدامة، والأمن الغذائي، والتغذية، والتنمية الريفية لاستئصال الأسباب العميقة للجوع والفقر، بما في ذلك من خلال الأعمال المطرد للحق في غذاء كاف.

16- إننا نؤكد حق الجميع في الحصول على أغذية مأمونة وكافية ومغذية، بما يتماشى مع الأعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي القطري. وسوف نسعى جاهدين من أجل بناء عالم خالٍ من الجوع، تطبق فيه البلدان

“الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي القطري” وسوف ندعم التطبيق العملي لهذه الخطوط التوجيهية استناداً إلى مبادئ المشاركة والشفافية والمساءلة.

17- إننا ندعم التنمية الريفية وإنشاء فرص العمل وإدراج الدخل وتوزيعه بصورة أكثر عدلاً للتغلب على الفقر وزيادة فرص الحصول على الغذاء. وسوف نهيب الأوضاع المناسبة لزيادة الإنتاج، بما في ذلك فرص الحصول على بذور ومدخلات محسّنة ومواءمة الزراعة لتغير المناخ، مع الإقرار بالقدرات التخفيفية للزراعة المستدامة. وسنعمل على زيادة الاستثمارات العامة وتشجيع الاستثمارات الخاصة في الخطط التي تعدّها البلدان أنفسها للبنى الأساسية الريفية وخدمات الدعم، بما في ذلك الطرق، ومرافق التخزين، والري، والبنى الأساسية للاتصالات، والتعليم، والدعم التقني، والصحة، على سبيل المثال لا الحصر.

18- إننا نحيط علماً بالعمل اللازم الاضطلاع به، بما في ذلك من قبل منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، لمتابعة أعمال المؤتمر الدولي عن الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، بالنظر إلى صلته الوثيقة بالأمن الغذائي.

19- إننا ملتزمون ببناء القدرات، مع التركيز على التدابير المتكاملة التي تُعنى بالسياسات، والمؤسسات، والناس، مع التركيز بصفة خاصة على المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعات. ونؤكد بشكل خاص على أهمية تعزيز القدرة المؤسسية بالنسبة للبلدان النامية من أجل رسم وتنفيذ سياسات فعالة مستندة إلى الأدلة وتكفل فرص الحصول على الغذاء، وتعالج مسألة سوء التغذية، وتمكّن أصحاب الحيازات الصغيرة من التمتع بفرص الحصول على التكنولوجيا، والمدخلات، والسلع الرأسمالية، والقروض الائتمانية، والنفاذ إلى الأسواق. كما أننا سنعرّز، حسب المقتضى، قدرة المزارعين ومنظماتهم.

20- إننا سنسعى جاهدين لكفالة تمتع شعوبنا، ولا سيما الفئات الأشد ضعفاً، بفرص الحصول على الأغذية الآمنة والكافية والمغذية بأسعار محتملة. وسنعمل على تعزيز تدابير وبرامج الحماية الاجتماعية لتمكين المجتمعات المحلية والأسر من التمتع بفرص الحصول على الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والمساهمة في الاستقرار الاجتماعي. ويشمل ذلك شبكات الأمان التي تحمي استهلاك الأغذية، مثل المدفوعات النقدية/القسائم وتغذية الأم والطفل. وإننا نقر بدور الوكالات الدولية والوطنية، مثل برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وغير ذلك من الجهات، في دعم البلدان لبناء شبكات الأمان الاجتماعية هذه وتشغيلها.

21- سوف نواصل الالتزام بتوفير الإمدادات الغذائية الآمنة والمساعدات الإنسانية الطارئة وإمكانية الحصول عليها بدون أي عائق، وتقديم الدعم للفئات السكانية الأشد ضعفاً. وإننا نقر بقيمة شراء الإمدادات الغذائية محلياً، مما يدعم الأسواق المحلية. وسوف نزيل القيود المفروضة على تصدير الأغذية أو الضرائب غير العادية المفروضة على الأغذية التي تُشتري للأغراض الإنسانية غير التجارية، وسوف نقوم بالتشاور والإخطار المسبق قبل فرض أي قيود جديدة.

22- سوف نسعى إلى اعتماد سياسات واستراتيجيات تحسّن عمل الأسواق المحلية والإقليمية والدولية وتضمن فرصاً متساوية للجميع، ولا سيما أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعات في البلدان النامية. وإننا ندعم الإجراءات الخاصة

المتسقة مع قواعد منظمة التجارة العالمية وغير المشوّهة للتجارة الرامية إلى توفير الحوافز للمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة في البلدان النامية لتمكينهم من زيادة إنتاجيتهم والتنافس بقدر أكبر من المساواة في الأسواق العالمية. ونوافق على الامتناع عن اتخاذ التدابير التي لا تتسق مع قواعد منظمة التجارة العالمية، والتي تخلّف تأثيرات سلبية على الأمن الغذائي العالمي والإقليمي والوطني. وإننا نؤكد من جديد دعمنا لاختتام مفاوضات جولة الدوحة التجارية بشأن التنمية في حينه وبشكل طموح وشامل ومتوازن، لما لذلك من أهمية للنهوض بالأمن الغذائي. كما أننا ندعم مبادرة *المعونة من أجل التجارة* لتمكين المزارعين والمنتجين في البلدان النامية من التغلب على القيود الواردة عليهم في مجال الزراعة على صعيد العرض وزيادة قدرتهم على إنتاج المنتجات الزراعية، وتجهيزها، والاتجار بها، وندعو إلى تنفيذ قرار مراكش تنفيذاً كاملاً.

23- سوف ننظر في إمكانية اتخاذ إجراءات دولية لا تشوّه الأسواق لتخفيف أثر تقلب أسواق الأغذية على الفقراء. وإننا نشجع على اتخاذ إجراءات لإدارة آثار التقلب المفرط في الأسعار والظروف المناخية القاسية. ونشجّع السياسات التي تدعم وجود أسواق تعمل على نحو جيد وتحسن المعلومات عن الأسواق وشفافيتها والتنافس فيها.

24- إننا نطالب المنظمات الدولية المعنية بدراسة العلاقات المحتملة بين المضاربة وتقلب أسعار المنتجات الزراعية وما إذا كان وجود نظام قائم على تكوين مخزونات سوف يكون فعالاً في التصدي لحالات الطوارئ الإنسانية أو كأداة للحد من تقلب الأسعار.

25- إننا، بالنظر إلى الظروف المختلفة السائدة في كل بلد من البلدان، ملتزمون بدعم زيادة إنتاج القطاع الزراعي وإنتاجيته، وخفض الخسائر في مرحلتي ما قبل الحصاد وبعده. وسنعمد إلى تنفيذ الممارسات المستدامة، بما في ذلك الصيد الرشيد، وتحسين استخدام الموارد، وحماية البيئة، وصون قاعدة الموارد الطبيعية، وتعزيز استخدام خدمات النظام الإيكولوجي. وسوف نولي اهتماماً خاصاً لنظم إنتاج المحاصيل والتربية الحيوانية، ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وموارد الغابات والأشجار مع التركيز على قطاع أصحاب الحيازات الصغيرة. كما سنُعنى بفرص الحصول على الأراضي والمياه واستخدامها على نحو مستدام، والمحافظة على سلامة جميع النظم الإيكولوجية وإنتاجيتها، وتحسين إدارة التنوع البيولوجي المرتبط بالأغذية والزراعة. ونشير، كمثال في هذا الصدد، إلى حالة بحيرة تشاد المحفوفة بالمخاطر ونشجع كل الجهود التي تبذل لحمايتها. وسوف ندعم صون الموارد الوراثية وفرص الحصول عليها والاقتسام العادل والمنصف للمنافع المتأتية من استخدامها، وفقاً للقوانين الوطنية والاتفاقات الدولية.

26- إننا نقرّ بأنّ زيادة الإنتاجية الزراعية هي الأداة الرئيسية لتلبية الطلب المتزايد على الأغذية نظراً إلى القيود التي تعيق التوسع في الأراضي والمياه المستخدمة لإنتاج الأغذية. وسوف نسعى إلى حشد الموارد اللازمة لزيادة الإنتاجية، بما في ذلك استعراض التكنولوجيا البيولوجية وغيرها من أنواع التكنولوجيا الجديدة والابتكارات المأمونة والفعالة والمستدامة من الناحية البيئية، والموافقة عليها واعتمادها.

27- سوف نتخذ الخطوات اللازمة لتمكين كل المزارعين، ولا سيما المزارعات وأصحاب الحيازات الصغيرة في البلدان الأشد تعرضاً لتغير المناخ، من التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من وطأته باستخدام التكنولوجيا والممارسات

الملائمة التي تزيد من مرونة النظم الزراعية، وتعزيز أمنهم الغذائي بالتالي. وإننا نسعى إلى تحسين واستحداث آليات التمويل وغيرها من التدابير الملائمة لمساندة التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من وطأته، والتي تكون سهلة المنال بالنسبة للمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة، ومستندة إلى ترتيبات مؤسسية منصفة، وشفافة، وفعالة. وسوف ندعم تكيف المجموعات السكانية الأشد ضعفاً لضمان أمنها الغذائي من خلال برامج الحماية وشبكات الأمان الاجتماعية.

28- سوف نشجع البحوث الخاصة بالأغذية والزراعة، بما في ذلك البحوث المتصلة بالتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من أثره، ونعزز إمكانية الإطلاع على نتائجها، والحصول على التكنولوجيا على المستويين الوطني والإقليمي والصعيد الدولي. وسننشط نظم البحوث الوطنية، ولا سيما في أفريقيا، وننتشر المعلومات وأفضل الممارسات. كما سنحسن القدرة على الحصول على المعارف. وسوف نهض بنوعية الإحصاءات الزراعية الوطنية ونظم التنبؤ والإنذار المبكر بانعدام الأمن الغذائي والتعرض للمخاطر، بما يرسى أساساً سليماً للسياسات والاستراتيجيات الزراعية. وسنستفيد على أكمل وجه من التعاون بين بلدان الشمال والجنوب وفي ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

29- سوف ندعم أيضاً البرامج الوطنية والإقليمية والدولية التي تساهم في تحسين سلامة الأغذية وصحة الحيوان والنبات، بما في ذلك الوقاية من الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود ومكافحتها. وسوف نعتمد سياسات وبرامج تشجع على قيام نظم وطنية فعالة لسلامة الأغذية، وتغطي مختلف مراحل السلسلة الغذائية ويشارك فيها جميع الأطراف، وتضمن امتثال المنتجات الغذائية للمعايير الدولية العلمية وتؤدي إلى تحسين سلامة الأغذية وجودتها لصالح شعوبنا. وسوف نسعى بجدية إلى تشجيع استهلاك الأغذية، لا سيما تلك المتاحة محلياً، التي تساهم في اعتماد نظم غذائية متنوعة ومتوازنة، باعتبار ذلك الوسيلة الفضلى للتعامل مع حالات النقص في المغذيات الدقيقة وغيرها من أشكال سوء التغذية، خاصة لدى المجموعات الضعيفة.

30- سوف نواصل العناية بالفرص والتحديات الناشئة عن الوقود البيولوجي في ضوء الاحتياجات العالمية على صعيد الأمن الغذائي والطاقة والتنمية المستدامة. وإننا مقتنعون بأن الأمر يستلزم مواصلة الدراسات المعمقة لضمان استدامة إنتاج الوقود البيولوجي واستعماله وفقاً للركائز الثلاث للتنمية المستدامة، مع مراعاة الحاجة إلى تحقيق الأمن الغذائي العالمي والحفاظ عليه. وإننا مقتنعون كذلك باستصواب تبادل الخبرات بشأن أنواع التكنولوجيا المتصلة بالوقود البيولوجي والقواعد واللوائح المنظمة له. وإننا نناشد المنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة، بما فيها منظمة الأغذية والزراعة، كلاً في حدود ولايتها ومجالات خبرتها، بأن تقوم، بمشاركة الحكومات الوطنية والشراكات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، بتشجيع إجراء حوار دولي متسق وفعال وموجه نحو تحقيق النتائج في مجال الوقود البيولوجي، وذلك في سياق الأمن الغذائي واحتياجات التنمية المستدامة.

المبدأ 4: ضمان أن يؤدي النظام المتعدد الأطراف دوراً أقوى من خلال إدخال تحسينات مستدامة على صعيد كفاءة المؤسسات المتعددة الأطراف وقدرتها على الاستجابة والتنسيق وفعاليتها.

31- يتطلب البعد العالمي لمسألة الأمن الغذائي اتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة ومنسقة لمعالجة أسبابها، والتخفيف من وطأة أثرها، واتخاذ أو تعزيز التدابير الضرورية للمساعدة على استئصال الجوع وسوء التغذية من على وجه الأرض.

32- إننا نؤكد مجدداً، في هذا الصدد، التزامنا بتعددية الأطراف ونتعهد بتعزيز قدرة وكالات الأمم المتحدة، وبخاصة منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظمات المتعددة الأطراف الأخرى على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني لكي تؤدي الأدوار الموكلة إليها والمتمثلة في فهم الأسباب العميقة للجوع وإعداد الإجراءات المناسبة للتصدي لها. وتحقيقاً لذلك، نتعهد بتعزيز النظام المتعدد الأطراف لتوجيه الموارد وتشجيع السياسات المخصصة لمكافحة الجوع وسوء التغذية.

33- إننا نؤيد وجود نظام تجاري متعدد الأطراف يعمل بصورة جيدة لما قد يدره من منافع على الجميع، كما إننا سنسهم في تعزيز اندماج البلدان النامية في هذا النظام.

34- إننا نشجع تكثيف التعاون بين وكالات الأمم المتحدة كافة، لا سيما بين منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، ومؤسسات التمويل الدولية. ويتعين على وكالات الأمم المتحدة أن تواصل العمل معاً كمنظومة، كل حسب ولايته، من أجل زيادة كفاءتها. وإننا نقرّ في هذا الصدد بالعمل الهام الذي اضطلع به فريق عمل الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بأزمة الأمن الغذائي العالمية. وإننا نشجع جهود إصلاح الأمم المتحدة الرامية إلى النهوض بكفاءة الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة وتأثيرها، ونحيط علماً، في هذا الصدد، بالدراسة الحكومية الدولية لمبادرة الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وإننا ملتزمون بتوطيد التعاون الدولي، بما في ذلك عبر إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي، والتي يشارك فيها فريق العمل الرفيع المستوى والمؤسسات المالية الدولية المعنية.

35- إننا نؤيد عملية الإصلاح الجارية في منظمة الأغذية والزراعة وملتزم بالتنفيذ الكامل وحسن التوقيت لخطة العمل الفورية في المنظمة الرامية إلى تمكينها من الاستجابة على نحو أفضل لاحتياجات أعضائها ولإنجاز الأهداف المدرجة في الإطار الاستراتيجي الجديد للمنظمة. كما أننا نؤيد عمليتي الإصلاح الجاريتين للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية والنظام العالمي للبحوث الزراعية من خلال المنتدى العالمي للبحوث الزراعية.

المبدأ 5: ضمان التزام جميع الشركاء التزاماً مستداماً وكبيراً بالاستثمار في الزراعة، والأمن الغذائي، والتغذية، مع توفير الموارد الكافية في التوقيت المناسب وبصورة موثوقة للخطط والبرامج المتعددة السنوات

36- إننا نتعهد، في هذه اللحظة الحاسمة، بإحداث تحول حاسم وقاطع نحو زيادة الاستثمارات في القطاع الزراعي في البلدان النامية في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة. ونرحب بالالتزام الصادر عن القادة الأفارقة في إعلان مابوتو

والقاضي بزيادة نصيب الزراعة والتنمية الريفية من مصروفات ميزانيات بلدانهم إلى نسبة لا تقلّ عن 10 في المائة، ونحثّ الأقاليم الجغرافية الأخرى على اتخاذ التزامات كميّة مشابهة ومحددة زمنياً.

37- إننا نؤكد على أن الوفاء بجميع الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية هو أمر حاسم، بما في ذلك التزامات العديد من البلدان المتقدمة بتحقيق النسبة المستهدفة للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية والبالغة 0.7 في المائة من الناتج القومي الإجمالي بحلول عام 2015، وبلوغ مستوى من المساعدة الإنمائية الرسمية لا يقل عن 0.5 في المائة من الناتج القومي الإجمالي بحلول عام 2010، وكذلك تحقيق المستوى المستهدف الذي يتراوح بين 0.15 و0.20 في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً.

38- إننا نلاحظ أن نصيب المساعدة الإنمائية الرسمية المخصص للزراعة وصل إلى مستوى 19 في المائة عام 1980، ولكنه هبط إلى 3.8 في المائة عام 2006. على أن هناك دلائل تشير إلى أن هذا الاتجاه يتخذ الآن مساراً معاكساً³. وإننا ملتزمون بزيادة النصيب المكرس للزراعة والأمن الغذائي من المساعدة الإنمائية الرسمية بناء على طلبات البلدان. ونحن نحث المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية على أن تقوم بالمثل. وإننا نرحب بالتزامات بيان "لاكويلا" المشترك حول الأمن الغذائي العالمي الصادر في شهر يوليو/تموز 2009، بما في ذلك الالتزامات إزاء هدف تعبئة 20 مليار دولار أمريكي على مدى ثلاث سنوات وإننا ندعو إلى الوفاء بهذه الالتزامات. ونعرب عن تقديرنا الشديد لما أبدته المؤسسات الخيرية الخاصة في السنوات الأخيرة من اهتمام وما حشدته من موارد للزراعة وللأمن الغذائي.

39- سوف نسعى جاهدين إلى تعزيز الشفافية والمساءلة المشتركتين على الصعيد العالمي والمستويين الإقليمي والمحلي، بما في ذلك ما يتعلق بتعهدات الجهات المانحة والتزاماتها، والمبادرات والخطط الإقليمية والوطنية، وذلك عبر استخدام الإجراءات القائمة.

40- إننا نأخذ علماً بالنداء الذي وجهه منتدى الخبراء الرفيع المستوى حول "إطعام العالم في عام 2050" والذي دعا فيه، من بين جملة أمور أخرى، إلى إحداث زيادة ملحوظة في الاستثمارات في القطاع الزراعي في البلدان النامية. إننا ندعم التعاون بين القطاعين العام والخاص والاستثمارات الخاصة، الخارجية والمحلية، في الزراعة والأمن الغذائي في البلدان النامية. وإننا نوافق على إرساء تشريعات وطنية، حسبما يكون ملائماً، لتيسير ودعم الاستثمارات الخاصة في الزراعة والتغذية والأمن الغذائي والتنمية الريفية. كما أننا نوافق على مواصلة دراسة المبادئ والممارسات الجيدة لتشجيع الاستثمارات الزراعية الدولية الرشيدة.

41- إننا نتعهد بأن نتخذ من التدابير ونقدم من الدعم ما يكفل تنفيذ هذا الإعلان.

³ المصدر: OECD-DAC, Creditor Reporting System Data for Agriculture, Forestry and Fisheries.